Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

غرفة تجارة البصرة ١٩٢٦-١٩٥٨(دراسة تاريخية)

م.د. حيدر شهيد جبر الخفاجي
جامعة الشطرة- كلية التربية للبنات

استلام البحث:23-08-2024 مراجعة البحث :24-09-2024 قبول البحث:16-11-2024

الملخص

تعد التجارة ركيزة أساسية في تطور الاقتصاد العراقي على مدى العصور التاريخية، ومثلت مدينة البصرة موقعاً أستتراتيجياً أسهم بشكل كبير في تطور نشاط الحركة التجارية فيها، بل وكانت المنفذ التجاري الوحيد والمميز الذي يربط العراق ببلدان العالم المختلفة عن طريق الخليج العربي. ونتيجة لذلك كان لا بد من وجود مؤسسة تأخذ على عاتقها الأهتمام بالحركة التجارية في البصرة لكونها المنفذ الرئيسي لتجارة العراق الخارجية.

اتخذ الباحث من عام ١٩٢٦ انطلاقه للبحث لكونه شهد تأسيس غرفة تجارة البصرة، بينما اختتم البحث عام ١٩٥٨ لكونه يمثل نهاية حقبة تاريخية مميزة في تاريخ العراق على أثر سقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري.

قسم البحث الى أربع محاور، تضمن أولها تأسيس غرفة تجارة البصرة وهيكلها الإداري، بينما ركز المحور الثاني على مالية ونشاط الغرفة في لواء البصرة. أما المحور الثالث فجاء تحت عنوان موقف غرفة تجارة البصرة من القضايا التجارية، في حين ركز المحور الأخير على أبرز المؤتمرات التجارية التي شاركت فيها غرفة تجارة البصرة في الداخل والخارج.

اعتمد البحث على عدد من المصادر المتنوعة التي ضمت معلومات قيمة ونادرة عن موضوع الدراسة، وكان في مقدمتها الصحف البصرية التي احتوت معلومات قيمة افتقرت اليها المصادر الأخرى، ومن أبرزها صحيفة الثغر التي خصصت بعض صفحاتها لنشر كل ما يخص اخبار غرفة تجارة البصرة، كذلك صحيفة الدستور التي ورد فيها معلومات قيمة عن الغرفة، وصحيفة الناس التي احتوت صفحاتها على كثير من المعلومات الخاصة بالغرفة.

الكلمات المفتاحية: غرفة- تجارة- تصدير- مؤتمر- البصرة- هيئة- إدارية.

Abstract:

Trade is considered an essential pillar in the development of the Iraqi economy throughout the historical ages, and the city of Basra represented a strategic location that contributed greatly to the development of the commercial activity in it. As a result, there must be an institution that takes care of the commercial movement in Basra, as it is the main outlet for Iraq's foreign trade.

The researcher took the year 1926 as his start for the research because he witnessed the establishment of the Basra Chamber of Commerce, while the research concluded in 1958 because it

represents the end of a distinguished historical era in the history of Iraq following the fall of the monarchy and the establishment of the republican system.

research attempts to answer a number of For the purpose of answering these questions, the research was divided into four axes, the first of which included the establishment of the Basra Chamber of Commerce, its internal system and administrative structure, while the second axis focused on the activity of the Chamber of Commerce in the Basra district. As for the third axis, it came under the title of the position of the Basra Chamber of Commerce on commercial issues, while the last axis focused on the most prominent commercial conferences in which the Basra Chamber of Commerce participated

The research relied on a number of diverse sources that included valuable and rare information on the subject of the study, foremost of which was the visual newspapers, which contained valuable information that other sources lacked, the most prominent of which is Al-Thaghar newspaper, which devoted some of its pages to publishing everything related to the news of the Basra Chamber of Commerce, as well as Al-Dustour newspaper In which valuable information about the room was contained, and the people's newspaper, whose pages contained a lot of information about the room.

Keywords: chamber - commerce - export - conference - Basra - administrative body.

المقدمة

تعد التجارة ركيزة أساسية في تطور الاقتصاد العراقي على مدى العصور التاريخية ومثلت مدينة البصرة موقعاً أستتراتيجياً أسهم بشكل كبير في تطور نشاط الحركة التجارية فيها، بل وكانت المنفذ التجاري المميز الذي يربط العراق ببلدان العالم المختلفة عن طريق الخليج العربي. ونتيجة لذلك كان لا بد من وجود مؤسسة تأخذ على عاتقها الأهتمام بالحركة التجارية في البصرة لكونها المنفذ الرئيسي لتجارة العراق الخارجية.

وعلى أثر ذلك جاء البحث ليكشف الضوء عن احدى أبرز المؤسسات التي أسست في لواء البصرة، وأخذت على عاتقها الاهتمام بالحركة التجارية ووضع الحلول المناسبة للمشاكل الناجمة عنها. وعلى الرغم من ووجود بحث سابق للدكتورة فراقد داود سلمان الشلال، في جامعة البصرة– مركز دراسات البصرة والخليج العربي، تحت عنوان ((**نشأة غرفة تجارة البصرة وتطورها خلال العهد الملكي ١٩٢٦–١٩٥٦**))، لكن الباحث وجد ان هذا الموضوع لازال بحاجة الى المزيد من البحث والتقصي لرفده بالمزيد من المعلومات المكملة لما ورد فيه، لاسيما مع توفر مادة مهمة عنه في الصحافة البصرية ، لم يتسن للباحثة المذكورة الأطلاع عليها.

اتخذ الباحث من عام ١٩٢٦ انطلاقه للبحث لكونه شهد تأسيس غرفة تجارة البصرة، بينما اختتم البحث عام ١٩٥٨ لكونه يمثل نهاية حقبة تاريخية مميزة في تاريخ العراق على أثر سقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري.

قسم البحث الى أربع محاور، تضمن أولها تأسيس غرفة تجارة البصرة ونظامها الداخلي وهيكلها الإداري، بينما ركز المحور الثاني على مالية ونشاط الغرفة في لواء البصرة. أما المحور الثالث فجاء تحت عنوان موقف غرفة تجارة البصرة من القضايا التجارية، في حين ركز المحور الأخير على أبرز المؤتمرات التجارية التي شاركت فيها غرفة تجارة البصرة.

اعتمد البحث على عدد من المصادر المتنوعة التي ضمت معلومات قيمة ونادرة عن موضوع الدراسة، وكان في مقدمتها الصحف البصرية التي احتوت معلومات قيمة افتقرت اليها المصادر الأخرى، ومن أبرزها صحيفة الثغر التي خصصت بعض صفحاتها لنشر كل ما يخص اخبار غرفة تجارة البصرة، كذلك صحيفة الدستور التي ورد فيها معلومات قيمة عن الغرفة، وصحيفة الناس التي احتوت صفحاتها على كثير من المعلومات الخاصة بالغرفة.

مشكلة البحث:

يحاول البحث التعرف على بعض الاشكاليات التي وجدت فيه. من خلال الكشف عنها وتضمينها في المتن، إذ يحاول البحث الاجابة على عدد من التساؤلات اهمها: متى أسست غرفة تجارة البصرة؟ ؟ وما هو هيكلها الإداري؟ وفي اي المجالات تركز نشاطها ؟ وما هو دورها في ادارة التعاملات التجارية في البصرة؟ وما هو دورها ومشاركاتها في المؤتمرات المختلفة لغرف التجارة؟

اهداف البحث:

يحاول البحث بدوره الكشف عن اهمية هذه المؤسسة الاقتصادية ودورها الكبير في تنظيم الواقع الاقتصادي في لواء البصرة، من خلال عملها المستمر والدؤوب وتتبع كل مجريات الاحداث التي من شأنها التأثير على الاوضاع الاقتصادية.

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في قيام غرفة التجارة بمعالجة مختلف القضايا التي تتعلق بالوضع الاقتصادي في لواء البصرة، من خلال توفير كافة المستلزمات المالية التي من شأنها ان ترفع المستوى الاقتصادي، فضلاً عن دورها الكبير في مشاركتها في مختلف المؤتمرات الاقتصادية المختلفة.

المنهجية:

اعتمد الباحث في عمله على منهجية التسلسل الزمني للأحداث منذ تأسيس غرفة التجارة عام ١٩٢٦ وحتى عام ١٩٥٨، فضلاً عن اعتماد وحدة الموضوع في الكتابة، واستخدام المنهج الوصفي لمختلف القضايا التي عالجتها غرفة تجارة البصرة، وتحليل دورها الفعال في المؤتمرات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

أولاً: تأسيس غرفة تجارة البصرة وهيكلها الإداري ١٩٢٦-١٩٥٨:

تعد غرف التجارة من المؤسسات الاقتصادية المهمة التي تلعب دور كبير في تنظيم الحياة الاقتصادية في البلدان النامية، وقد سعت الحكومة العراقية منذ عام ١٩٢٦ على تأسيس عدد من الغرف التجارية لتأخذ على عاتقها الاهتمام بالنشاطات الاقتصادية في البلاد، وعليه اعدت وزارة العدل العراقية مسودة لقانون غرف التجارة، واحتوى القانون على **(٣١)** مادة وزعت على اربع فصول، وعرف باسم **(قانون غرف التجارة لسنة ١٩٢٦)** وفي ضوء هذا القانون عرفت غرفة التجارة: بكونها جمعية تتألف من التجار لتمثيل منافع التجارة وحمايتها امام الحكومة. وفي ٦ تشرين الأول عام ١٩٢٦ عممت وزارة المالية العراقية بياناً عاماً على الوزارات كافة تطلب فيه مراجعة غرفة تجارة بغداد حول المعاملات، بينما أصدرت بياناً اخر حددت فيه حدود غرفة تجارة البصرة التي أسست في العام نفسه، لكي يشمل حدود لواء البصرة وأضافت اليه لواء العمارة ولواء المنتفق[١]

اتخذت الغرفة منذ يومها الأول من دار إبراهيم افندي مقراً لها لممارسة اعمالها وفقاً للقانون، وضمت هيئتها الإدارية عبد الله جلبي الخليل رئيس أول، وسليمان محمد الذكير رئيس ثاني، وجميل كركجي سكرتيراً، وفي عام ١٩٣٢ استقال عبد الله جلبي الخليل بعد أن انتخب نائباً في المجلس النيابي ليحل بدلاً عنه في رئاسة الغرفة عبد الجبار الخضيري[٢]

وفي عام ١٩٣٥ دعا متصرف لواء البصرة تحسين علي[٣] التجار للحضور في نادي البصرة لأجراء انتخاب اعضاء غرفة تجارة البصرة وجرى الانتخاب ففاز كل من:

عبدالجبار جلبي الخضيري سليمان المحمد الذكير، سعود العبدالعزيز الصالح[٤] هاشم جلبي الخضيري[٥] البير افندي اصفر، جميل افندي كركجي، عبدالوهاب جلبي الخضيري[٦] حسقيل افندي سوفير، مصطفى طه جلبي السلمان[٧] عبدالرزاق طه العمر[٨] يوسف افندي عبيدة، فهد المحمد الراشد[٩] نسيم يوسف كوهين [١٠]

وعملاً بالفقرتين **(هـ) (و)** من المادة السادسة من قانون غرفة التجارة المعدل، جرى انتخاب اعضاء لجنة ادارة الغرفة تحت اشراف متصرف لواء البصرة تحسين علي في يوم ١ كانون الأول عام ١٩٣٦ إذ تم فرز نصف الاعضاء بطريقة الاقتراع واسفرت النتيجة عن فوز كل من: **سعود العبدالعزيز الصالح وفهد المحمد الراشد وهاشم الخضيري والبيرت اصفر ويوسف عبيدة و مصطفى طه السلمان،** ثم جرى انتخاب ستة اعضاء ليحلوا محلهم في عضوية لجنة

الادارة فجدد انتخاب خمسة منهم ودخل عضو جديد معهم وهو محمد السليمان العقيل[١١] وبذلك اصبحت لجنة الادارة مؤلفة من الذوات المدرجة أسماؤهم ادناه:

عبد الجبار الخضيري، جميل كركجي، سليمان المحمد الذكير وعبد الوهاب الخضيري وحسقيل ساسون سوفير وساسون نسيم كوهين و سعود العبد العزيز الصالح و هاشم الخضيري والبيرت اصفر ومصطفى الطه السلمان وفهد المحمد الراشد ومحمد السلمان العقيل. وقد عقدت لجنة الادارة الجديدة جلسة انتخبت فيها من بينها **عبدالجبار الخضيري رئيساً اولاً و سليمان الذكير رئيساً ثانياً وجميل كركجي سكرتيراً** [١٢]

وفي عام ١٩٣٩ نسبت متصرفية لواء البصرة اجراء انتخاب نصف لجنة اعضاء ادارة غرفة التجارة بدل الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في تشرين الثاني عام ١٩٣٩، وذلك في ديوان المتصرفية في يوم السبت المصادف ١٦كانون الأول عام ١٩٣٩، في الساعة الحادية عشر صباحا[١٣] ونتيجة لذلك حضر التجار المدعوون وجرى الانتخاب بأشراف لجنة ضمت كل من: **هاشم الخضيري ومصطفى الطه السلطان و سعود العبد العزيز الصالح** لتقوم بالأشراف على عملية الانتخاب التي اسفرت عن فوز كل من:

عبد الكريم الخضيري، سليمان المحمد الذكير، عبد الوهاب الخضيري، خضوري الياهو عاني حسقيل سوفير، ساسون نسيم كوهين ، حامد النقيب[١٤] **عطا الخضيري، احمد حمادي الملا حسين**[١٥] **مجيد سلومي، عبد الكاظم الشمخاني**[١٦] وقد حازت الاسماء الخمسة الاخيرة على أكثرية الاصوات، علماً أن تجتمع لجنة ادارة الغرفة بكامل هيئتها لانتخاب الرئيس الاول والثاني والسكرتير[١٧] وفعلاً اجتمعت لجنة ادارة الغرفة في مقرها في الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء المصادف ٢٠ كانون الأول عام ١٩٣٩، وانتخبت من بينها كل من: **هاشم الخضيري رئيساً اولاً و سليمان المحمد الذكير رئيسا ثانياً وسعود العبد العزيز الصباح سكرتيراً، كما جدد اختيار حسقيل ساسون سوفير اميناً لصندوق الغرفة.** كما انتخب كل من عبد الكريم الخضيري و سعود الصالح و سليمان الذكير اعضاءً للجنة **الكفالات والشهادات** و فهد الراشد و محمد العقيل و حسقيل سوفير اعضاء لجنة **التسعير والكشف.** ومصطفى الطه السلمان وساسون نسيم كوهين وخضوري الياهو عاني اعضاء لجنة **الامور المالية**[١٨]

وفي عام ١٩٤٥ عينت متصرفية لواء البصرة يوم الاربعاء المصادف ١٢ كانون الأول من العام نفسه موعداً لأجراء انتخابات نصف اعضاء لجنة ادارة الغرفة في نادي شط العرب بدلاً

من الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في شهر تشرين الثاني من العام نفسه [١٩] وفي الساعة العاشرة اجتمع في نادي شط العرب اعضاء الغرفة و جرى الانتخاب بطريقة الأقتراع السري التي اسفرت عن فوز كل من: **سليمان الذكير، حسقيل سوفير، عطا الخضيري، خضوري الياهو عاني، خضير الحاج علي**[٢٠] وبذلك اصبحوا اعضاء في لجنة الادارة [٢١] وفي يوم ١٨ كانون الأول عام ١٩٤٥ اجتمعت لجنة الإدارة وانتخبت من بينها: هاشم الخضيري رئيساً، وسليمان الذكير نائباً للرئيس، وسعود الصالح سكرتيراً، حمد عبد العزيز وكيلاً للسكرتير، حسقيل سوفير اميناً للصندوق، كما انتخبت لجنة فرعية دائمة ضمت كل من:

سعود الصالح ، حمد البسام، حسقيل سوفير، **للجنة الكفالات والشهادات:** خضير الحاج علي محمد العقيل سليمان الذكير: **لجنة التسعير والكشف،** محمد احمد الغانم[٢٢] وسليمان فيضي[٢٣] خضوري الياهو عاني: **لجنة الشؤون المالية** [٢٤]

ولم تكن نتائج الانتخابات التي جرت في عام ١٩٤٨ تختلف كثيراً عن نتائج انتخابات عام ١٩٤٥، إذ تمخض عنها انتخاب كل من: هاشم الخضيري رئيساً، سليمان الذكير نائباً لرئيس، سعود الصالح سكرتيراً، حمد البسام وكيلاً للسكرتير، وخضير الحاج علي اميناً للصندوق والاستاذ نوري الخضيري عضواً فخرياً فيها. وتشكلت **لجنة الشهادات والكفالات:** من سعود الصالح وعطا الخضيري وحمد البسام وشمعون أطرقجي. بينما ضمت **لجنة التسعير والكشف:** كل من سليمان الذكير ومحمد العقيل وخضير الحاج علي وحسقيل سوفير. في حين ضمت **لجنة الامور المالية:** كل من حامد النقيب ومحمد احمد الغانم وعبدالحسين مدير شركة جيتا باي كوكل[٢٥]

أما انتخابات عام ١٩٥٤ فقد تمخض عنها انتخاب سعود الصالح رئيساً اولاً، ابراهيم البجاري[٢٦] رئيساً ثانياً، كاظم الصبر سكرتيراً، محمد سليمان الذكير وكيلاً للسكرتير، واحمد الصالح الذكير اميناً للصندوق، وتكونت **لجنة الكفالات:** من ابراهيم خليل الخضيري، محمد سليمان الذكير احمد الذكير ناهي النجم وكاظم الهواز. في حين ضمت **لجنة الكشف والتسعير:** كل من عبد الحسين جيتا كوكل، خضير الحاج علي، محمد الذكير محمد العقيل، وسعيد الحاج جبارة. **بينما تكونت لجنة التدقيق والامور المالية:** من كاظم الصبر ومحمد سليمان الذكير وسعيد الحاج جبارة[٢٧] وفي انتخابات عام ١٩٥٧ اجتمعت لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة يوم الأحد المصادف ٢٧ كانون الثاني من العام نفسه، وانتخبت سعود الصالح رئيساً اولاً، وابراهيم البجاري

رئيساً ثانياً، وكاظم الصبر سكرتيراً، كما قررت اختيار محمد السليمان الذكير وكيلاً للسكرتير واحمد الصالح الذكير امیناً للصندوق. واختارت اللجان الدائمة إذ تكونت **لجنة الكفالات:** من احمد الذكير، ومحمد الذكير وناهي النجم وسعيد جبارة وجعفر البدر[٢٨] عباس الدوركي. في حين تألفت **لجنة الاسعار:** من عبد الحسين جيتا كوكل، وخضير الحاج علي، محمد الذكير، وعباس الدوركي، ومحمد العقيل، وسعيد جبارة[٢٩]

وفي انتخابات عام ١٩٥٨ تم انتخاب سعود الصالح رئيساً اولاً، وكاظم الصبر رئيساً ثانياً، ومحمد الذكير سكرتيراً، وناهي النجم وكيلاً للسكرتير، واحمد الذكير امیناً للصندوق، وعبد الكريم العطار امیناً للصندوق احتياطياً [٣٠]

ثانياً: مالية الغرفة ونشاطها:

تضمنت المادة الثامنة من قانون غرف التجارة رقم (٤) لعام ١٩٢٦ بدلات الاشتراك السنوية التي يدفعها الأعضاء وهي كما يلي:

جدول رقم (١) بدلات الاشتراك السنوية[٣١]

ت	تصنيف الاعضاء	فلس	دينار		فلس	دينار
١	الصنف الأول	–	٦	رسوم الدخولية	–	٦
٢	الصنف الثاني	–	٣		–	٣
٣	الصنف الثالث	–	٢		–	٢
٤	الصنف الرابع	٥٠٠	١		٥٠٠	١
٥	الصنف الخامس	–	١		–	١
٦	الصنف السادس	٧٥٠			٧٥٠	

فضلاً عن بدلات الاشتراك السنوية فقد وجدت أبواب عدة للحصول على الأموال من خلال دفع رسوم التحكيم ورسوم الشهادات ورسوم الكشف ورسوم القوائم ورسوم إعطاء الصور ورسوم الكفالات والتعهدات ورسوم الأجوبة وإعطاء المعلومات وختم دفاتر التجار ورسوم تسجيل الدلالين [٣٢]

وحرصت غرفة التجارة على تقديم مالية الغرفة في كل عام مع ذكر الأموال المتبقية من العام الماضي، إذ بلغت واردات الغرفة لشهر كانون الثاني عام ١٩٣٦ (١٦) دينار و (١٦٣) فلس من مواد متنوعة اهمها تصديق الكفالات ورسوم الاجوبة والشهادات ومن بعض الرسوم المتأخرة لدى بعض المشتركين. مع وجود فضلة من العام السابق قدرها (٢٢٣) دينار و(١٢٤) فلس. فيصبح المجموع (٢٣٩) ديناراً و(٣٤٧) فلساَ. اما المصروفات فقد بلغت للشهر نفسه (١٧) دينار و (٣٦٣) فلس بما فيها الرواتب واجور التليفون وبعض المصاريف الأخرى، وعلية فتكون الفضلة بمقدار (٢٢٢) ديناراً (٢٤) فلساً فقط، بعد طرح مقدار المصروفات من مجموع الفضلة السابقة. لذلك وجهت الغرفة نداءها الى اعضائها التجار المنتسبين لها لمضاعفة الدعم لها [٣٣]

وفي عام ١٩٤٥ ازدادت واردات الغرفة بشكل ملحوظ مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٣٦، إذ بلغت (١٧٦٠) ديناراً، و(٦١٨) فلساً، مقابل النفقات للمدة نفسها التي بلغت

(١١٦٠) ديناراً و(٢٦٧) فلساً، مما يعني ان المتبقي لغاية ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٤٦ هو (٦٠٠) ديناراً، و(٣٥١) فلساً، وبإضافتها الى المتبقي المتراكم لغاية ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٤٥ والبالغ (٣٧٠٩) ديناراً، و(٦٠) فلساً، يصبح المبلغ المتراكم لدى الغرفة حتى ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٤٦ (٤٣٠٩) ديناراً و (٤١١) فلساً[٣٤]

استمرت واردات الغرفة بالزيادة إذ بلغت ما بين عامي ١٩٥٥ -١٩٥٦ حوالي (٣٥٤٩) ديناراً و(٧٤٠) فلساً، مقارنة بالمصروفات التي بلغت (٢٩١١) ديناراً و(٣٠٣) فلساً. فكان المتبقي (٦٣٨) ديناراً و (٤٣٧) فلساً، وعند إضافتها الى الرصيد الختامي لغاية ٣١ أذار عام ١٩٥٥ يصبح الرصيد الختامي لغاية ٣١ أذار عام ١٩٥٦ (١١.٤٥٤) ديناراً و(٨٥٤) فلساً[٣٥]

اما فيما يتعلق بنشاط الغرفة فقد حرصت على اعداد التقارير الشهرية والسنوية عن اعمالها التي قامت بها لجنة إدارتها، فقد جاء في احد تقاريرها الشهرية عام ١٩٣٣ ((بأن العراق صدر عن طريق البصرة خلال شهر كانون الثاني عام ١٩٣٣ (٧.٣٦٨) طناً من الحبوب تبلغ قيمتها (٢٥.٣٨٢) ديناراً، وكان اهم انواع هذه الحبوب الذرة البيضاء التي صدر منها ما تبلغ قيمته (١٦٤٣٥) ديناراً، والحنطة التي صدر منها ما تبلغ قيمته (٣٤٢٠) ديناراً ، وطحين الحنطة الذي صدر منه ما تبلغ قيمته (٢.٤٠٣) ديناراً، بينما كان مجموع كمية الحبوب المقدرة خلال شهر كانون الاول عام ١٩٣٣ (١٣.١٨١) طناً بلغت قيمتها (٤٨.١٢٥) ديناراً [٣٦]

وجاء في تقرير غرفة تجارة البصرة لشهر نيسان عام ١٩٣٥: أن لجنة الادارة عقدت ثلاث جلسات خلال الشهر ونظرت فيها أمور متعددة منها: اللجان الفرعية: إذ تم تأليف لجنة فرعية لتدقيق الحسابات السنوية ورفع تقرير بذلك الى لجنة الادارة. فضلاً عن تشكيل لجنة فرعية لتصنيف المشتركين واجراء ما يلزم من ترفيع او تخفيض ورفع تقرير بذلك الى لجنة الادارة. وتم تأليف لجنة فرعية لتصنيف الدلالين لغرض اعطاء الاجازة القانونية لمن تتوفر فيه الشروط الواردة في المادة ٢، وصادقت لجنة الادارة على رفع ميزانية الغرفة الحقيقية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦ المالية الى وزارة المالية [٣٧]

بينما جاء في تقرير الغرفة عام ١٩٤٠: الى وجود ارتفاع فجائي على اسعار الحنطة في النصف الثاني من شهر تشرين الاول ١٩٤٠ واستمر الارتفاع حتى بلغ حدا عاليا جدا، إذا بلغ سعر الطن الواحد من الحنطة (١٥) دينار الامر الذي أحدث كثيرا من القلق بين الطبقات الوسطي والفقيرة. بينما استمر السمن بالصعود وظل محافظاً على نسبة ارتفاعه، لكن هناك من

حاول تهدئة الاسعار من خلال التنبؤ بسقوط الامطار التي كانت ستؤثر حتماً بشكل ايجابي على الاسعار. وفي مقابل ذلك ظلت اسعار السكر والشاي محافظة على مستوياتها سوى ما كان يلاحظ بين اونه واخرى من فتور في اسعارها او هبوط ضئيل. وقد فترت اسعارها في اواخر تشرين الاول عام ١٩٤٠ بصورة واضحة.

وشهدت الاصواف بعض التحسن المحسوس في اسعارها بصورة عامة، اما الجلود فحافظت على اسعارها مع شيء من الفتور وظلت اسعار المصران على المستوى نفسه.

أما سوق الاقمشة فقد حصل ارتفاع عام بأسعار الاقمشة الصوفية بسبب ارتفاع اسواقها في الخارج كما حصل مثل هذا الارتفاع بأسعار الاقمشة الحريرية الصناعية بنحو ١٠% لقلة وارداتها وتعتبر الاسعار بوجه عام ثابتة يلازمها شيء من الركود.

في حين بقيت اسعار الليرة العثمانية والباون الانكليزي بين هبوط وارتفاع وقد مالت اسعار الباون الذهبي الى الهبوط بصورة محسوسة كما لوحظ بعض الارتفاع بأسعار الذهب، اما الفضة فقد بقيت اسعارها ثابتة[٣٨]

كما حرصت الغرفة على اعداد التقارير الاسبوعية عن أسعار المواد الغذائية وغيرها من المواد المستعملة للبناء في اسواق البصرة فكانت كما يلي:

جدول رقم (١) اسعار المواد الغذائية في اسواق البصرة عام ١٩٤٩[٣٩]

ت	اسم المادة	السعر بالدينار للطن الواحد	ت	اسم المادة	السعر بالدينار للطن الواحد
١	الحنطة العجيبة	٥٠	١٢	الطحين	٣٠٠-٤٠٠
٢	الشعير	١٦	١٣	العدس المجروش	٦٥
٣	الذرة	٢٠	١٤	الحمص	٦٠
٤	الماش	٣٤	١٥	باقلاء يابسة	٢٢
٥	التمن العنبر	٩٥	١٦	فاصولياء يابسة	٤٥
٦	التمن العادي	٧٥	١٧	السمسم	٨٠
٧	الدهن	٣٣	١٨	الصوف العرابي غير المغسول	١٧٠
٨	التمر الزهدي	٤٤	١٩	الصوف الهلاسة غير المغسول	١٥٠
٩	تمر الهند	٥٠٠	٢٠	جلد البقر اليابس	١١٠
١٠	الشاي	٨٥٠ فلس للحقة الواحدة	٢١	شعر الماعز	١٨٠
١١	السكر	٥٠٠-٧٠٠ دينار للكيس الواحد			

يتضح من الجدول في اعلاه مدى التباين الواضح في اسعار المواد المتوفرة في اسواق البصرة، وخاصة المواد الغذائية الاستهلاكية منها فقد كانت اسعارها مرتفعة وفي مقدمتها الطحين

والـرز والسـكر وربمـا يعـود سـبب ذلـك الـى الطلـب المحلـي عليهـا وكثـرة اسـتهلاكها مـن المـواطنين، او كثرة الطلب الخارجي عليها.

ثالثاً: موقف غرفة تجارة البصرة من القضايا التجارية:

سـعت الغرفـة بكافـة جهودهـا الـى تسـهيل العمليـات التجاريـة فـي لـواء البصـرة مـن خـلال اتخـاذ مواقـف حاسـمة فـي بعـض القضـايا عـن طريـق التوسـط لهـا فـي الجهـات الحكوميـة المعنيـة، ومـن أبـرز هذه القضايا:

أ- التمور:

تعـد التمـور فـي المرتبـة الأولـى بالنسـبة للصـادرات التجاريـة فـي العـراق بشـكل عـام والبصـرة بشـكل خـاص، وقـد واجـه العـاملين فـي هـذه التجـارة الكثيـر مـن المشـاكل التـي تـدخلت الغرفـة فيهـا، ففـي عـام ١٩٣٦ قـدم تجـار التمـور والكـبس طلبـاً للغرفـة تضـمن شـكواهم مـن الصـعوبات التـي يلاقونهـا فـي دوائـر الاسـتهلاك فيمـا يخـص تسـعير التمـور المكبوسـة والاخـتلاف فـي تسـعيرها ايضـا فـي هـذه الـدوائر وقـد رأت هـذه الغرفـة الاعتـراض المـذكور وجيهـاً وبمـا ان التجـار طلبـوا مـن الغرفـة ان تتوسـط فـي الامـر لـدى المراجـع المختصـة فقـد رفعـت صـورة الاعتـراض الـى وزارة الماليـة، مؤيـدة طلـب التجـار وطلبـت منهـا النظـر فـي هـذه القضـية الهامـة فـي تجـارة التمـور، لأن بقـاء الحـال علـى مـا هـو عليـه يقلـل مـن اهميتهـا والأقبـال عليهـا[٤٠] وعلـى اثـر تـدهور أسـعار التمور اهتمت الغرفة بالأمر وقدمت الأسعار الى الجهات المختصة كما يبينها الجدول ادناه:

جدول رقم (٢) أسعار التمور في البصرة عام ١٩٣٧ [٤١]

ت	نوع التمر	السعر	
		دينار	فلس
١	صندوق الحلاوي	٣	٩٢٧
٢	ابو خشيم	٢	١٨١
٣	صندوق الخضراوي	٤	٩٠٩
٤	صندوق الساير	٢	٩٤٥
٥	الكبس	٢	١٨١
٦	الزهدي	٢	٧٢٧

وفي عام ١٩٤٧ رفعت غرفة تجارة البصرة تقريراً الى الجهات الرسمية المختصة تؤيد فيه وجهة نظر التجار العراقيين في قضية موقف الهند من التمور العراقية، وطلبت الى تلك الجهات وجوب المسارعة في علاج القضية معالجة فعالة تؤدي الى انتعاش اسواق التمور في الهند كما كانت في السنوات الماضية[٤٢] كما قررت لجنة ادارة الغرفة بجلستها المنعقدة في ٣١ أب عام ١٩٤٧ تأييد البرقية السابقة المرفوعة من قبل تجار البصرة حول معاملات تصدير المنتوجات العراقية وخاصة التمور التي تعد من المنتوجات السريعة التلف بصفة خاصة. ورجت الغرفة الجهات المسؤولة الى اتخاذ تدابير خاصة بالتمور بالنظر لكونها لا تتحمل العوارض الجوية والارضية وتتأثر بأقل اصابة من الأمطار ونحوها [٤٣]

فضلاً عن ذلك فقد ايدت غرفة تجارة البصرة ما جاء بتقرير وفد جمعية التمور العراقية حول التبادل التجاري بين العراق والباكستان، وعبرت عن تقديرها لجهود الوفد. كما رحبت بالخطوات الهادفة الى تنشيط التبادل التجاري بين البلدين. وحثت الدوائر الباكستانية على توجيه المستوردين هناك على تشجيع هذا التبادل واستيراد المنتوجات العراقية وفي مقدمتها التمور وكذلك الحبوب الفائضة والاصواف والجلود والتبوغ [٤٤]

وفي الاتجاه نفسه ايدت غرفة تجارة البصرة تجار التمور الذين رفعوا كتاباً اليها حول طلب جمعية التمور العامة منهم خزن التمور التي ترد من مناطق الفرات الأوسط في مخازن منطقة المعقل، وتضمن الكتاب النقاط التالية:

١- عملاً بمقتضى حرية التجارة نرى من الاجحاف في حقوقنا ان تتدخل الجمعية المذكورة في شؤوننا الخاصة بدون اي مبرر ولو فرضنا انها رات ما يوجب تدخلها فلا يسوغ لها ان تعرض ادارتها علينا فرضا بدون اخذ ارائنا وكسب موافقة الاكثرية.

٢- ان خزن التمور في المعقل في مثل هذه الظروف التي تتراكم خلالها كميات كبيرة من وسائط النقل يتطلب اتخاذ تدابير عديدة اهمها ما يأتي:

أ- ينبغي ان يكون لكل تاجر مخزن خاص لخزن الكميات المتفرقة التي ترد لكل مرسل على حدة لضبط وزنها وتصريفها دون خلطها مع اموال الاخر حفظا لحقوق المرسلين.

ب- ينبغي ان يكون لكل تاجر عدة موظفين للاستلام والتسليم والتسجيل علاوة على موظفيه القائمين بمركزه التجاري في العشار او الخندق وفي مثل هذه الحال تتكبد مصاريف باهظة.

ج- يلزم لكل تاجر اجازة استهلاك في المعقل وموظف يدير شؤون الاستهلاك.

٣- لما كانت المراكز التجارية في العشار والخندق فليس في وسعنا مراقبة التمور وتلافي الاضرار التي قد تحدث وهي بعيدة عنا.

٤- حرمان عمالنا من كسبهم موارد اخرى وليس لنا عليهم اية سلطة للقيام بما تقتضيه المصلحة من ملاحظة التمور ورصفها وتوحيدها.

وعلى أثر ذلك خاطبت الغرفة جمعية التمور العامة في كتاباً جاء فيه... **((ان هذه الغرفة تؤيد كل التأييد ما جاء في العريضة وترجو ان تأخذوا بنظر الاعتبار مبدأ حرية التجارة ليقوم التاجر بخزن ما لدية من الاموال في المخزن الذي يريده، اذ ان اجبار التجار على الخزن في مكان معين لا يتفق وهذا المبدأ علاوة على اقحام التجار في امور ليس بإمكانهم القيام بأعبائها وتكاليفها، وحبذا لو جعلتم امر الخزن اختياريا لكان أجدى وأجدر وأقرب الى المصلحة العامة. وعليه تضم غرفتنا صوتها بجانب تجار التمور وتطلب الغاء الاوامر التي اصدرت الى التجار في هذا الصدد والاتصال بدائرة السكك الحديدية لتسلم التمور الى أصحابها))**[٤٥]

وعلى اثر اهتمامها بقضية التمور دعت الغرفة مصدري التمور الزهدي الى الهند للمداولة معهم حول ما جاء بتقرير وفد جمعية التمور عن حالة التمور في الهند والتوصل الى طريقة تضمن مصالح التجار العراقيين المصدرين لحسابهم وقد اجتمع المصدرون المذكورين سواء منهم المصدرون لحسابهم او المصدرون بالعمولة بأعضاء غرفة التجارة في يوم ٩ أيار عام ١٩٤٩ وبعد دراسة التقرير ووجهة نظر الغرفة ورغبة جمعية التمور لعقد اجتماع اخر مع اعضاء جمعية التمور ورئيسها لدراسة الموضوع نفسه للتوصل الى طريقة ضامنة. فقد اختار المصدرون ستة اشخاص منهم محمد الناصر الصالح وعبد المحسن الربيعة ومحمد صالح الخليل وعبدالله الخالد البدر وكاظم الهواز ومحمد الثنيان الغانم للانضمام الى لجنة غرفة التجارة بغية عقد اجتماع في مقر جمعية التمور لمعالجة الكثير من القضايا[٤٦]

وفي عام ١٩٥٥ رفعت غرفة تجارة البصرة كتاباً الى وزارة الاقتصاد والجهات الاخرى المختصة استعرضت فيه وضع التمور العراقية بصورة عامة وما هو عليه من تذبذب واضطراب في أسعارها وتصديرها. وقد طلبت معالجتة عدد من القضايا اهمها:

١- اعفاء التمور من رسوم الاستهلاك والصادر الكمركي.

٢- اعفاء التمور من رسوم جمعية التمور.

٣- تخفيض اجور نقلها بالسكك الحديدية.

٤- اعطائها الافضلية والاقدمية اثناء النقل والشحن والتفريغ بالسكك والبواخر.

٥- تخفيض اجور شحنها الى خارج العراق.

٦-عقد اتفاقيات للمقايضة بالتمور مع البلاد الاخرى(٤٧)

كما قررت الغرفة بجلستها المنعقدة في ١٤ أذار عام ١٩٥٧ مناقشة حصر تصدير التمور العراقية الى الباكستان على التجار الباكستانيين فقط ، وفاتحت وزارة الأقتصاد العراقية حول هذا الموضوع المهم بالنسبة لتجارة هذه المادة الاساسية وذلك باتخاذ الاجراءات مع الحكومة الباكستانية بعدم الاقتصار على التجار الباكستانيين فقط، وفسح المجال امام التجار المصدرين العراقيين لغرض تصدير التمور الى الباكستان (٤٨)

نستنتج من ذلك ان الغرفة كانت لها مواقف عدة من تجارة التمور والقضايا المتعلقة بها، وحاولت بدورها تقديم كل ما يمكنها من خدمة تجار التمور.

ب: قضية التموين:

اهتمت غرفة تجارة البصرة بقضية التموين التي كانت من القضايا الاقتصادية المهمة التي تطلبت الكثير من الاهتمام، فقد رفعت الغرفة عريضة الى كل من رئيس لجنة التموين العليا وكل من وزارة التموين ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية والدوائر الاخرى المختصة. جاء فيها... **((ان هذه الغرفة اذ تستبشر بحلول عهد الطمأنينة في البلاد وانصراف فخامتكم وزملائكم الى معالجة شؤون البلاد الحيوية الهامة على ضوء المصلحة الوطنية العامة فإنها تتشرف برفع مقترحاتها التالية كجزء تساهم به في معالجة الشؤون التجارية والاقتصادية لتعميم الرفاهية بين الافراد معتقدين انه سيكون للأخذ بها تأثير حسن في الاوساط الشعبية في هذه الظروف العصيبة المحيطة))**

وعلى اثر ذلك طالبت الغرفة ابطال العمل في اجازات المتاجرة بالجملة المعمول به حاليا سواء بالمواد المحلية او المواد المستوردة بالنظر لزوال الظروف التي دعت الى العمل بهذه التقيدات وحرمان الكثيرين من ابناء الامة من التعاطي بالبيع والشراء ولما كانت الاشغال التجارية والتجارة نفسها تتطلب فسح الحرية الواسعة لها اذ ان مبدأ حرية التجارة والتعاطي بها

امر طبيعي وحق من حقوق الافراد، فقد طالبت الغرفة بأطلاق حرية المتاجرة للجميع لأن ذلك من شأنه اني يؤدي الى ازدهار الحركة التجارية وعودتها الى مجراها السابق مما سينشأ عنه توافر المواد واستمرار عرضها بعكس ما اذا كانت مقتصرة على عدد محدود من الناس .

وفي ما يتعلق بالتجارة بين الالوية العراقية فقد اقترحت الغرفة الغاء القيود التي كانت تحد من استفادة لواء من الألوية الاخرى، لأن الغاء القيود من شأنه أن ينشط التجارة الداخلية ويوفر المواد في كل مكان مع هبوط اسعارها ويحفز الافراد الى امتهان الاعمال الحرة واستخدام ما بيدهم من رؤوس اموال صغيرة او كبيرة سعيا وراء التسابق التجاري والتنافس المشروع، مما لا يخفى فائدته على كل ذلك سيكون عاملا قويا يخفف من الضيق الذي تعانيه مختلف الطبقات ولاسيما الفقيرة والمتوسطة.

كما اوضحت الغرفة انه لم تعد هناك ارباح تبرر بقاء قانون الارباح المفرطة معمولاً به لأنه سن لظروف خاصة زالت بزوال مسبباتها وان الاستمرار على ابقائه حيف كبير بالتجارة والتجار وتحديد نشاطهما في الاوقات التي انكمشت فيها الاعمال التجارية واصبحت عادية كما لم تعد اسباب تدعو لبقاء قانون ضريبة الطوارئ ومرسوم وضع اليد على الاملاك.

فضلاً عن ذلك وجهت الغرفة دعوتها الى الغاء القيود عن تجارة السكر وجعل استيراده حراً للتجار.

وفي ما يتعلق بتوفير المواد الغذائية، فقد اكدت الغرفة على ضرورة العمل على توفير المواد الغذائية واهمها الحنطة والتمن والدهن وذلك باتخاذ التدابير السريعة لجلب أكبر كمية ممكنه من الحنطة والتمن من الخارج وتسهيل مهمة التجار في هذا الصدد، واعربت الغرفة عن اعتقادها أنه مجرد ورود كميات كبيرة منهما سيؤثر تأثيرا مباشراً على الاسعار وسيؤدي الى انخفاضها انخفاضا كبيراً، فضلاً عن من اضطرار من يخفون كميات منهما في الداخل الى المسارعة لعرضها في الاسواق مزاحمة للأخرين.

كما اهتمت الغرفة بضرورة تشديد المراقبة على التهريب ومضاعفة الجهود لتضيق الرقابة لمنع تهريب اي شيء من المواد الغذائية التي تحتاجها للبلاد للاستهلاك الداخلي الى الخارج وتشديد العقوبة بحق من تسول لهم نفسهم ذلك.

وبخصوص الاستيراد أوصت الغرفة بتسهيل استيراد المواد الضرورية وتعجيل انجاز معاملاتها او فحصها حتى لا تتكبد مصروفات في حالة بقائها في مخزن الميناء بانتظار

صدور الاجازة او نتيجة فحص نماذجها مما يزيد في كلفتها فتعرض للمستهلك بأسعار عالية مما يتنافى وسياسية الحكومة في محاربة الغلاء والقضاء على اسبابه كما نرى الحد من استيراد الكماليات.

واقترحت الغرفة تسهيل معاملات اصدار المواد الفائضة عن حاجة العراق كالتمور والجلود والاصواف والحبوب الاخرى عدا الحنطة والتمن والشعير [٤٩]

كما وجهت الغرفة رجاءً خاصاً لمديرية الموانئ طالبة بالإيعاز بتخصيص بعض المخازن ليضع فيها التجار ما يردهم من بعض كميات السكر وطلبت ان يكون طلبها هذا موضوع عناية واهتمام هذه المديرية[٥٠]

ومع اهتمامها بقضية التموين قررت الغرفة في جلستها المنعقدة في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٤٦ تقديم بعض المقترحات الى رئيس لجنة التموين العليا والدوائر المختصة والتي تضمنت:

١- بما ان تجارة الشاي ستصبح حرة في اماكن انتاجها في سيلان والهند والصين وجاوة اعتبارا من شهر كانون الثاني فان هذه الغرفة ترى ان ليس هناك اي مبرر لبقاء السيطرة على الشاي في العراق ولذا فمن المصلحة العامة رفع هذه السيطرة كما فعلت الحكومة من قبل ورفعت السيطرة عن تجارة القهوة مما ادى الى انخفاض اسعارها وتيسرها في الاسواق.

٢- كانت الحكومة العراقية على اتفاق مع حكومة الهند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية فيما يخص حصة العراق من الكوتا للأقمشة القطنية والصوفية وكانت هذه الحصة تصل الى العراق كاملة والحكومة بدورها تزود الافراد بحصصهم عن طريق البطاقات وبما ان الوضع قد تغير مؤخرا في تلك البلاد حيث اباحت نظامها حرية التصدير دون حاجة الى اجازة من العراق فان الكوتا العائدة للعراق توزع هناك على المصدرين وهم احرار في بيعها لمن يريدون ولنا فقد اصبحت حصة العراق من الكوتا لاتصل اليها كلها هذا من جهة، ومن الجهة الاخرى فقد فتحت اسواق جديدة للتصدير عبر نافذة نظام الكوتا كإيطاليا وهولندا وبلجيكا وتشيكو سلوفاكيا وامريكا الجنوبية وهذه البلاد غير تابعة ايضا للبلاد ذات العملة النادرة ولهذا السببين ترى الغرفة ان من مصلحة العراق ان ترفع الحكومة سيطرتها من تجارة الاقمشة بجميع انواعها ومع الاعتقاد السائد انه سيلاحظ ارتفاع على اسعار هذه الاقمشة في الاشهر الثلاثة الاولى من رفع السيطرة الا انه يعد هذه المدة سيحصل انخفاض عظيم في الاسعار

عندما تتكاثر الاموال المستوردة وتمتلئ الاسواق بها حيث يكثر العرض ويقل الطلب بعكس الحالة الحاضرة من ازياد الطلب وقلة المعروض.

٣- في حالة عدم اخذ الحكومة بمبدأ رفع السيطرة وهو ما تحبذه كل التحبيذ فان هذه الغرفة ترى وجوب فسح المجال لجلب مثل هذه الاقمشة من خارج حصة الكوتا سواء من البلاد التابعة لحصة الكوتا او من غير البلاد التابعة لها على ان يكون بيع هذه الاقمشة في العراق حرا الى جانب سوق التموين الحالي وفي تحقيق ذلك ما يقضي على السوق السوداء القائمة التي اثقلت كواهل الناس بالنظر لما سيجدونه في السوق الحرة من مواد بأسعار رخيصة كما هي الحال في مصر والاقطار المجاور مما سيكون له تأثير في ترقية حياة الافراد اذ انه سيخفف الى حد كبير من ازمة الغلاء المستحكمة الان والتي ضج منها الناس خاصة وانه كلما تيسرت المواد المستوردة وانخفضت اسعارها كلما كان ذلك مؤثرا على اسعار المنتوجات المحلية التي تنخفض بدورها وهذا ما يتمناه الناس ويتهافتون عليه(٥١)

فضلاً عن ذلك فقد رفعت الغرفة بجلستها المنعقدة في ٤ كانون الأول عام ١٩٥٥ الى رئاسة لجنة التموين العليا طلباً لغرض اعفاء التمن والطحين من الرسم الكمركي نظراً للارتفاع المستمر بأسعارهما بسبب قلة الحاصل الموسمي (٥٢)

رابعاً: مشاركة غرفة تجارة البصرة في مؤتمرات الغرف التجارية الداخلية والخارجية ١٩٣٠-١٩٥٨:

حرصت الغرف التجارية العراقية والعربية ومن بينها غرفة تجارة البصرة على إقامة المؤتمرات لغرض مناقشة الكثير من الأمور الاقتصادية، ويمكن تقسيم المؤتمرات التي شاركت فيها غرفة تجارة البصرة الى نوعين:

أ- المؤتمرات الداخلية:

سعت غرف التجارة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢٦ الى إقامة المؤتمرات الخاصة بها لكي تناقش كل ما يخص الشؤون التجارية الداخلية، فقد عقد المؤتمر الأول للغرف التجارية عام ١٩٣٠ في بغداد، كما عقد في تشرين الثاني عام ١٩٤١ اجتماعاً في غرفة تجارة بغداد اشترك فيه ممثلون عن غرفتي تجارة البصرة والموصل، وتمت فيه مناقشة مشكلة التموين[٥٣]

وفي عام ١٩٤٧ عقد المؤتمر الثاني للغرف التجارية في بغداد إذ رأت الغرف التجارية العراقية ازاء تلك التطورات ضرورة عقد مؤتمر عام للنظر في تجارة البلاد وأقتصادياتها وما يعترضها من مشاكل، وتقديم تواصيها بشأنها الى الحكومة. وقد تم عقد المؤتمر في يوم ٥ آيار عام ١٩٤٧، ومثل غرفة تجارة البصرة كل من سليمان فيضي المحامي وحمد البسام وقد بذل اعضاء المؤتمر كافة جهودا كبيرة خلال (١٠) ايام متواصلة بهدف معالجة القضايا التي انيطت بهم، وقد اخذت مقررات المؤتمر وتوصياته التي رفعها الى الحكومة بنظر الاعتبار إذ رفعت السيطرة عن كثير من المواد واهمها الاصواف، واباحت حرية الاستيراد تقريبا عدا ما كان يكلف البلاد عملة صعبة[٥٤]

أما مؤتمر الغرف التجارية العراقية الثالث فقد عقد في مدينة الموصل في ٩ نيسان ١٩٤٩ وقد قررت غرفة تجارة البصرة انتداب وفد يمثلها في المؤتمر المذكور تألف من محمد العقيل و حمد عبدالعزيز البسام[٥٥] وقد افتتح المؤتمر محمد نجيب الجادر بخطاب قيم تطرق فيه الى المشاكل العديدة التي تعترض الحالة التجارية والاقتصادية في العراق ثم انتخب محمد نجيب الجادر رئيساً للمؤتمر، ومن ابرز التوصيات التي خرج بها المؤتمر هي:

١- تعديل قانون غرفة التجارة.

٢- رفع المستوى التجاري والاقتصادي.

٣- تخفيض اجور النقل بالسكك الحديدية.

٤- المقترحات المتعلقة بتشريع الشركات.

٥- تعادل ميزان العراق التجاري.

٦- ايجاد طريقة للاستفادة من العملات النادرة.

٧- توحيد النظم الداخلية والرسوم ودرجات التجار في الغرف التجارية.

٨- تعديل قانون الارباح الإضافية.

٩- تشكيل وزارة للتجارة والصناعة.

١٠- تصديق الاعتمادات لدى كاتب العدل.

١١- انشاء مخازن للحبوب "سايلو" في البصرة والموصل.

١٢-الغاء قانون تنظيم الحياة الاقتصادية.

١٣- تشجيع المشاريع الصناعية.

١٤- الغاء منع نقل المواد من لواء الى اخر.

١٥- المعاملة بالمثل بين التجار العراقيين والتجار الاجانب في العراق وفي الخارج.

١٦- اعطاء وكالات الشركات الاجنبية الى العراقيين مباشرة وليس عن طريق المحلات التجارية.

١٧- تبادل التقارير بين غرف التجارة.

١٨- عقد مؤتمر قادم.

١٩- الانتساب الى غرف التجارة.

٢٠- تنفيذ قانون المكاييل والمقاييس والاوزان.

٢١- ربط الخطوط التليفونية بين العراق والبلدان المجاورة.

٢٢- اعفاء تصدير الدبس من سي. دي. ثري[٥٦]

أما المؤتمر الرابع فقد عقد في لواء البصرة، إذ قررت لجنة ادارة هذه الغرفة بجلستها المنعقدة في ١١ شباط ١٩٥٠ ان يكون موعد انعقاد المؤتمر في اول شهر نيسان من العام نفسه [٥٧] واشتركت فيه كل من غرفة تجارة بغداد والموصل والنجف والحلة، وقد افتتح المؤتمر في صباح اليوم الأول من شهر نيسان عام ١٩٥٠، وأقيم حفل الافتتاح في فندق شط العرب بالمعقل، حيث حضر الحفل وفود الغرف التجارية العراقية، فضلاً عن اعضاء البعثة الباكستانية التجارية غير الرسمية. وبعد ذلك شكلت لجنه قوامها (١٠) اعضاء من ضمن

اعضاء المؤتمر انيط بها دراسة المقترحات التي تقدم بها وفود الغرف التجارية وعرضها على المؤتمر ووضع المنهاج الخاص بمباحثات المؤتمر و جدول اعماله. وقد عقدت اللجنة التي تم تأليفها اجتماعاً اتخذت فيه بعض القرارات الخاصة بشؤون اعمالها، ومن اهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر هي:

التأكيد على اقرارات المؤتمر السابق، وتشجيع الصناعات المحلية والحث على استثمار رؤوس الاموال الاجنبية في العراق، والاهتمام بضريبة الدخل وضريبة العرصات وضريبة الطوارئ [٥٨] معالجة الازمات الاقتصادية وعقد الاتفاقيات التجارية. وتصديق الاعتمادات لدى الكاتب العدل. الاهتمام بشؤون الاستيراد ورسوم الاستهلاك والخزن في ميناء البصرة. وتحسين الطرق التجارية وتشجيع تجارة المرور [٥٩] واخيراً ارجاء البت في عقد المؤتمر القادم لغرف التجارة العراقية الى ما بعد المفاوضة بين الغرف التجارية في حينه[٦٠]

وفي عام ١٩٥٢ شارك وفداً من غرفة تجارة البصرة، ضم كل من سعود الصالح محمد العقيل وجعفر البدر وعبد الرحمن الذكير ونوري الخضيري[٦١] في المؤتمر الخامس الذي عقد في بغداد في ١٩ كانون الثاني من العام نفسه[٦٢]

وفي عام ١٩٥٤ مثل غرفة تجارة البصرة وفد كبير لتمثيلها في مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية الذي سيعقد في بغداد في ٢٢ اذار من العام نفسه، إذ تكون الوفد من سعود الصالح وابراهيم البجاري ومحمد العقيل و جعفر البدر وكاظم الصبر ومحمد سليمان الذكير وسعيد الحاج جباره وعبد الرحمن الذكير[٦٣]

يتضح من ذلك ان غرفة تجارة البصرة أسهمت بشكل كبير في حضور مؤتمرات الغرف التجارية التي كانت تسعى لتحسين ومعالجة الواقع الاقتصادي العراقي من خلال تقديم المقترحات اللازمة الى الحكومة العراقية.

ب: المؤتمرات الخارجية:

لم تقصر غرفة تجارة البصرة على مشاركتها في المؤتمرات التي ذكرت سابقاً، بل شاركت في عدد من المؤتمرات الخارجية، إذ قررت لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة بجلستها المنعقدة في ١٥ أيلول عام ١٩٤٩ ترشيح كل من: نوري الخضيري وعبد الحسين جيتا كوكل ومحمود يزدي وعبد السلام رمضان لغرض تمثيلها في حضور المؤتمر الاقتصادي الاسلامي الذي عقد في كراجي في شهر تشرين الثاني من العام نفسه [٦٤] وفي جلستها المنعقدة في ٣ تشرين الأول عام

١٩٥٠ قررت غرفة تجارة البصرة تأليف لجنة فرعية من اعضاء لجنة ادارتها للنظر في جدول اعمال مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية الذي كان سيعقد في الاسكندرية في كانون الاول من العام نفسه، و كان هذا الجدول قد وضع من قبل اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي عقدت جلستها التمهيدية في بيروت في اواخر اب واوائل أيلول، وهي تتألف من ممثلين عن غرف مصر والعراق وسوريا ولبنان، وقد هدف المؤتمر المذكور تشكيل هيئة موحدة تدعى الغرفة التجارية والصناعية والزراعية العربية تأخذ على عاتقها دراسة شتى المشاكل التي تهدد التعاون الاقتصادي الصحيح بين الدول العربية وترسم الخطة في سبيل ايجاد حلف اقتصادي واسع يكون اكبر داعم للسياسة العربية، ويرفع شان البلاد العربية المنتمية الى الجامعة. وضمت اللجنة نوري الخضيري وجعفر البدر لدراسة المواضيع المقدمة وابداء المطالعة فيها ومن هذه المواضيع:

١-مسودة مشروع دستور لاتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية.

٢-الاتفاقيات التجارية بين البلاد العربية.

٣- تطور العلاقات التجارية بين الدول العربية وضرورة توطيدها[٦٥]

وفي الوقت نفسه اوفدت الغرفة محمد العقيل الى المؤتمر الإسلامي الاقتصادي في طهران للمدة من ٢-١١ تشرين الأول عام ١٩٥٠، واسفرت نتائج المؤتمر عن التوصيات التالية:

١- تعديل دستور الهيئة الاقتصادية للعالم الإسلامي.

٢- مقترحات حول سبل تسهيل التجارة الخارجية واحوالها.

٣- مناقشة الأمور المالية والمصرفية.

٤- الاهتمام بمختلف أنواع الصناعات [٦٦]

كما اشتركت الغرفة في الدورة الخامسة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في ٢٥ تشرين الأول عام ١٩٥٥ في العاصمة الاردنية عمان وقد ناقش المؤتمر عدد من القضايا اهمها استعراض اعمال الدورات السابقة للمؤتمر ومجلس الاتحاد واعمال المكتب الدائم. فضلاً عن استعراض تطورات التعاون الاقتصادي العربي منذ دورة بغداد. بالاضافة الى ذلك ناقش المؤتمر دراسة مشروع القانون الموحد للغرف العربية الذي أعده المكتب الدائم للمؤتمر. ودراسة وسائل توحيد اسس الدراسات الاحصائية في جميع البلاد العربية. علاوةً على دراسة المشاكل العملية لتعامل الدول العربية فيما بينها على اساس ما تتقدم به الغرف من اقتراحات. وكذلك دراسة وسائل المساعدة الاقتصادية العربية للملكة العربية الهاشمية.

ومثل غرفة تجارة البصرة كل من سعود الصالح رئيس الغرفة وكاظم الصبر سكرتير الغرفة و محمد العقيل عضو لجنة الادارة[٦٧]

وفي السياق نفسه شاركت الغرفة في مؤتمر طرابلس في ليبيا خلال المدة ١٨-٢١ تشرين الأول عام ١٩٥٦ ومثل الغرفة رئيسها سعود الصالح وسكرتيرها كاظم الصبر، وقد قدم المؤتمر توصيات هامة من ابرزها احلال مشروع الوحدة الاقتصادية والتكتل الاقتصادي بين البلاد العربية والغاء الحواجز الجمركية والسفرية والسعي لأنشاء شركة ملاحة بحرية عربية لتسهيل نقل وتبادل الانتاج العربي بين البلاد العربية باقل كلفة ممكنة [٦٨]

وفي عام ١٩٥٧ قررت غرفه تجارة البصرة في اجتماعها انتداب محمد العقيل رئيس الغرفة بالوكالة وكاظم الصبر الرئيس الثاني للغرفة لتمثيلها في الدورة السابعة لمؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية الذي سيعقد في القاهرة في اواخر شهر تشرين الثاني من العام نفسه[٦٩]

يتضح من ذلك الأهمية الكبرى لهذه المؤتمرات التي حرصت غرفة تجارة البصرة على المشاركة فيها، لغرض مواكبة حركة التطورات الاقتصادية ووضع السبل والحلول الكفيلة لمواجهة الازمات، لما في هذه المؤتمرات من اعمال وتوصيات هامة.

الخاتمة

أبرز النتائج التي توصل اليها البحث.

١- أهمية البصرة وموقعها التجاري الذي جعلها تلعب دور كبير في حركة التجارة منها واليها، مما انعكس بصورة إيجابية على النشاط التجارية فيها.

٢- حاجة البصرة الى مؤسسة اقتصادية تأخذ على عاتقها تقديم كافة التسهيلات للتجار لغرض القيام بمعاملاتهم التجارية على اتم وجه.

٣- تنوع نشاط الغرفة في مختلف الجوانب الاقتصادية التي من شأنها توفير كافة السبل لخدمة الواقع التجاري.

٤- اهتمام الغرفة بمختلف القضايا التجارية من خلال مواقفها الجيدة من القضايا التجارية التي كانت على مساس مباشر بحياة المواطنين.

٥- حرصت الغرفة على اتباع قانون الغرف التجارية من خلال تنظيم لجنة ادارتها وانتخاباتها السنوية واختيار أعضائها طبقاً للقوانين.

٦- حرصت الغرفة على ابراز دورها من خلال مشاركتها في جميع المؤتمرات الداخلية لغرف التجارة العراقية التي نوقشت فيها الكثير من القضايا الاقتصادية المهمة.

٧- حرصت الغرفة كذلك على ابراز دورها الفعال في تمثيل نفسها في اغلب المؤتمرات الاقتصادية الخارجية التي دعت الى الاهتمام بالواقع الاقتصادي وتحسينه.

الهوامش:

١ - عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي، غرفة تجارة بغداد ١٩٢٦-١٩٦٤، اطروحة دكتوراه كلية الآداب- جامعة الموصل ١٩٩٧، ص ٣١، ٤٩. وللمزيد من التفاصيل عن قانون غرف التجارة عام ١٩٢٦، ينظر: المصدر نفسه، ص ٣١-٣٢-٣٣.

٢ - عبد الجبار جلبي الخضيري: ولد في بغداد عام ١٨٧٩ وعمل بالتجارة في مدينة البصرة إذ اسس محلاً تجارياً واتعست اعماله التجارية، وكانت لديه شركة بواخر نهرية للعمل بين بغداد والبصرة، اصبح رئيساً لغرفة تجارة البصرة عام ١٩٣٩، وتوفي في العام نفسه ودفن في مقبرة العائلة في الزبير، للمزيد من التفاصيل ينظر: هناء نعمة محمد الغالبي، دائرة المعارف البصرية، ج٣، بيروت-٢٠١٦، ص ٨٧٦-٨٧٧؛ فراقد داود سلمان الشلال، نشأة غرفة تجارة البصرة وتطورها خلال العهد الملكي ١٩٢٦-١٩٥٦، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي لكلية التربية للبنات بالتعاون مع مؤسسة الذكوات للثقافة والفكر والفنون للمدة من ٢٩-٣٠/٥/ ٢٠٢٢، ص ٤٤٩.

٣ – تحسين علي ١٨٩٠–١٩٧٠: ولد في بغداد عام ١٨٩٠، دخل المدرسة الرشدية العسكرية عام ١٩٠٠. وبقي فيها خمس سنوات، وبعد التخرج منها انتقل الى الاعدادية العسكرية عام ١٩٠٦، وبعد اكمال الدراسة فيها لمدة ثلاث سنوات، سافر الى اسطنبول للالتحاق بالمدرسة العسكرية التي دخل فيها في عام ١٩٠٨. وتخرج منها في الاول من مايس عام ١٩١١، برتبة ملازم ثان في الجيش العثماني، وتدرج بالمناصب العسكرية في الجيش العثماني وأشترك في حرب البلقان عام ١٩١٢، ثم عاد الى العراق في عام ١٩١٤، أذ شارك في حرب العراق ضد البريطانيين، وبعد تشكيل الحكومة العراقية عام ١٩٢١، عين سكرتيراً لوزارة الدفاع في الثاني عشر من تشرين الاول عام ١٩٢٢، ثم عين مديراً لشرطة لواء الموصل في الرابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٢، وفي التاسع من نيسان عام ١٩٢٥ نقل الى مديرية شرطة لواء الدليم، ثم عين في التاسع عشر. من حزيران عام ١٩٢٧ قائمقاماً لقضاء الصويرة. وفي السادس عشر من تموز عام ١٩٢٨ عين متصرفاً للواء الكوت، وفي تاريخ الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٣٠ عين متصرفاً للواء الموصل، ثم عين متصرفاً للواء الحلة في الثاني والعشرين نيسان عام ١٩٣١، ثم عين متصرفاً للواء الديوانية في أب عام ١٩٣٣، ومن ثم متصرفاً للواء البصرة في السابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٣٣، وبقي في منصبه حتى عام ١٩٣٨، أذ نقل الى في الثاني والعشرين من ايلول عام ١٩٣٨ الى مديرية الاشغال العامة، ثم اصبح متصرفاً للواء الموصل مرة ثانية في نيسان عام ١٩٣٩، ثم وزيراً للمعارف عام ١٩٤١، ثم انتخب نائباً عن بغداد في عام ١٩٤٢، واصبح وزيراً للمعارف مرة ثانية عام ١٩٤٢، ثم اصبح رئيساً للديوان الملكي عام ١٩٤٣، وبعدها اصبح وزيراً للدفاع في الرابع من حزيران عام ١٩٤٤، ثم اصبح وزيراً للمواصلات والاشغال عام ١٩٤٤ ايضاً، ثم مديراً للأوقاف العامة من أب عام ١٩٤٦ الى أب عام ١٩٤٨، وبعدها قدم استقالته، وأقام في بيروت اواخر حياته وبعد عودته الى العراق توفي في الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٠، للمزيد من التفاصيل ينظر: مذكرات تحسين علي، ١٨٩٠–١٩٧٠، تقديم ومراجعة صالح محمد العابد، بيروت،٢٠٠٤؛ مريم عباس حسين، تحسين علي ودوره العسكري والسياسي ١٨٩٠–١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠٢١.

٤ - سعود عبد العزيز الصالح: ولد في مدينة الزبير عام ١٨٨١ من اسرة ال الصالح التي عملت بالتجارة، اصبح عام ١٩٣٩ محاسباً في جمعية الدفاع عن فلسطين في البصرة، كما عمل بالتجارة وحصل على ثقة التجار واصبح رئيساً لغرفة تجارة المرات عدة مرات، توفي في البصرة في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٦٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: هناء نعمة محمد الغالبي، المصدر السابق، ج٢، ص ٦١٢-٦١٣.

٥ - هاشم جلبي الخضيري: ولد عام ١٨٩٣ في بغداد وبعد اكمال دراسته جاء الى البصرة وعمل مع اخيه الوجيه عبد الوهاب الخضيري حتى عام ١٩٢٥، وانتخب عضوا في لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة، إذ انفصل عنه وفتح محلاً لتجارة الحبوب مع أوربا وسوريا وفلسطين ومصر ، كما اهتم بشراء الاراضي الزراعية في البصرة. ، للمزبد من التفاصيل ينظر: هناء نعمة محمد الغالبي، المصدر نفسه، ج٤، ص ١٦٤٧.

٦- عبد الوهاب جلبي الخضيري: ولد في بغداد عام ١٨٧١ وامتهن التجارة وجاء الى البصرة عام ١٩٠٦ وعمل فيها وكسب ثقة الناس، واسس محلاً لتجارة الحبوب والتمور، كما عمل في لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة ، وامتلك الكثير من الاراضي الزراعية والبساتين، للمزيد من التفاصيل ينظر: هناء نعمة محمد الغالبي، المصدر نفسه، ج٣، ص ٩٥٤.

٧ - مصطفى طه السلمان: ولد في مدينة البصرة عام ١٨٩٤ ودرس وتعلم اللغة التركية والانكليزية، اشتغل في التجارة في البصرة، وانتخب عضواً في لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة، كما عمل في مجلس لواء البصرة، وانتخب ممثلاً عن البصرة في المجس النيابي في حزيران عام ١٩٣٩، وجدد انتخابه في تشرين الاول عام ١٩٤٣، وفي اذار عام ١٩٤٧، توفي في البصرة في اواخر شباط عام ١٩٧٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، لندن-٢٠٠٤، ص ٤٣٢.

٨ – عبد الرزاق طه العمر: ولد في مدينة البصرة عام ١٩٢٠ من اسرة ال الشريدة المعروفة، وبعد ان اكلم دراسته الاعدادية التحق في كلية الحقوق، انتخب عضواً في لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة. للمزيد من التفاصيل ينظر: هناء نعمة محمد الغالبي، المصدر السابق،ج٣، ص ٩٠٣.

٩ – فهد المحمد الراشد: ولد في مدينة البصرة عام ١٨٩٠ وهو عميد اسرة ال الراشد في البصرة، ومن الشخصيات البارزة في الاعمال التجارية، وكان لع محلان للتجارة احدهما في البصرة في منطقة العشار، والاخر في بغداد، وعمل في لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة، للمزيد من التفاصيل ينظر: هناء نعمة محمد الغالبي، المصدر نفسه،ج٣، ص ١٠٨١.

١٠– صحيفة الناس، عدد٣٥، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٥.

١١ – محمد السليمان العقيل: ولد في مدينة الزبير عام ١٨٩٤ وتلقى العلم فيها، عمل مع والده في البناء ثم افتتح محلاً لتجارة الحبوب والتمور في الزبير ، وفي الثلاثينيات انتقل الى البصرة للعمل في التجارة، وانتخب عضواً في لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة، توفي في الزبير عام ١٩٧٩. للمزيد من التفاصيل ينظر: هناء نعمة محمد الغالبي، المصدر السابق، ج٤، ص ١٢٩١–١٢٩٣.

١٢– صحيفة الناس، العدد ١٩٠، ٨ في كانون الاول ١٩٣٦.

١٣– صحيفة الثغر، العدد ١٤٤٠، في ١٣ كانون الاول ١٩٣٩.

١٤ – حامد النقيب: ولد في مدينة البصرة عام ١٨٩٠ ودرس فيها وتعلم اللغة الانكليزية ومارس التجارة والزراعة فيها، انتخب نائباً عن البصرة في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤، كما مثل البصرة في المجلس النيابي في دورات انتخابية مختلفة خلال الاعوام ١٩٣٠، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٧، ١٩٣٩، ١٩٤٣، كما مثل البصرة ايضاً في مجلس الاعيان عام ١٩٤٧، وانتخب عضواً للعمل في لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة، توفي عام ١٩٥٣، للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٤٦.

١٥ – احمد حمادي الملا حسين: ولد في مدينة البصرة عام ١٨٨٣ وهو عميد اسرة آل ملا حسين فيها، تعلم في المدارس الحكومية في العهد العثماني، ثم اشتغل مع والده بالتجارة واصبح وكيلاً لعدد من الشركات التجارية في البصرة، كما انتخب في لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة، للمزيد من التفاصيل ينظر: هناء نعمة محمد الغالبي، المصدر السابق، ج١، ص ٤٠.

١٦ – عبد الكاظم الشمخاني: ولد في مدينة البصرة عام ١٨٩١ واكمل دراسته الابتدائية فيها، ثم انصرف الى العمل في التجارة، انتخب نائباً عن البصرة عام ١٩٢٥، الا انه استقال عام ١٩٢٧، كما اصبح عضواً في لجنة غرفة تجارة البصرة، توفي في البصرة في ٣٠ نيسان عام ١٩٥٤، للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ج٢، ص٣٧٧.

١٧– صحيفة الثغر، العدد ١٤٤٢، في ١٦ كانون الاول ١٩٣٩.

١٨- صحيفة الثغر، العدد ١٤٤٦، في ٢٠ كانون الاول ١٩٣٩؛ صحيفة الناس، العدد ٣١٠، في ٣ كانون الثاني ١٩٣٩.

١٩- صحيفة الثغر، العدد ٣٢٠٢، في ٢ كانون الاول ١٩٤٥.

٢٠ – خضير الحاج علي: ولد في مدينة البصرة عام ١٨٩٧ واكمل تعليمه في المدارس العثمانية، وفي عام ١٩١٧ اتجه نحو الاعمال التجارية، وكان من التجار المعروفين في البصرة، وانتخب عضواً في لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة، للمزيد من التفاصيل ينظر: هناء نعمة محمد الغالبي، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٦٧.

٢١- صحيفة الثغر، العدد ٣٢١٣، في١٥ كانون الاول ١٩٤٥.

٢٢ – محمد احمد الغانم: من اسرة ال الغانم المعروفة في البصرة، كان يملك محلاً تجارياً فيها، وله العديد من الاتصالات التجارية مع المدن العراقية الاخرى، فضلاً عن اتصالاته التجارية مع شركات تجارية خارج العراق، وقد انتخب عضواً في لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة، للمزيد من التفاصيل ينظر: هناء نعمة محمد الغالبي، المصدر السابق، ج٤، ص ١٢٦٧.

٢٣ – سليمان فيضي: ولد في مدينة الموصل في ٢٦ تموز عام ١٨٨٥ في محلة باب النبي جرجس، درس في صغره في الكتاتيب لحفظ اجزاء من القرآن الكريم، ودرس في المدرسة الوقفية في الموصل، والتحق عام ١٨٩٥ بالمدرسة الاعدادية الاميرية في الموصل، وفي عام ١٨٩٩ دخل في المدرسة الرشدية العسكرية في بغداد لكي يصبح ضابطاً في الجيش، الا ان ذلك لم يتحقق بسبب فصله من المدرسة على اثر حادث مشاجرة، وبقي حتى عام ١٩٠٤ ليتم اعفائه من الخدمة العسكرية، اسهم في الكثير من الانشطة الثقافية والاجتماعية والسياسية في البصرة، توفي عام ١٩٥١، للمزيد من التفاصيل ينظر: خولة طالب لفتة، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي ١٨٨٥-١٩٥١، بغداد،٢٠٠٣.

٢٤- صحيفة الثغر، العدد ٣٢١٦، في ١٩ كانون الاول ١٩٤٥.

٢٥- صحيفة الثغر، العدد ٤١٠٤، في ١٩ كانون الاول ١٩٤٨.

٢٦ – ابراهيم البجاري: ولد عام ١٨٩٢ في منطقة بني كعب ثم سكنت عائلته البصرة ، تعلم في بدايات دراسته دروس القرآن والحساب والآدب، ثم عمل بعدها مع والده في الاشراف على مفاخر الطابوق في كرمة علي، ثم اسس مع اخية مفاخر للطابوق بعد ان فض شراكته مع والده، وخلال الحرب عام ١٩١٤-١٩١٨ اشتغل بالتعهدات، ثم اصبح نائباً لرئيس غرفة تجارة البصرة عام ١٩٣٢ وعام ١٩٣٤، وفي عام ١٩٣٨ اسس شركة للملاحة تضم عدد من البواخر والدوب لنقل المواد الانشائية والتجارية بين الكويت وعبادان وبغداد، وأنخب نائباً عن البصرة عام ١٩٤٨ واسهم في الكثير من الأعمال الخيرية، توفي في اذار عام ١٩٥٧، للمزيد من التفاصيل ينظر: هناء نعمة محمد الغالبي، المصدر السابق، ج١، ص ٢٥.

٢٧- صحيفة الناس، العدد ٢٠٧٤، في ٢٧ كانون الاول ١٩٥٤.

٢٨ - جعفر البدر: ولد في البصرة عام ١٩١١ ينتمي الى اسرة تجارية معروفة، واكمل فيها دراسته الثانوية ثم عمل في حقل التجارة وشغل بعض الوظائف الحكومية، شارك في عدد من الاحداث السياسية، ثم انتخب نائباً عن لواء البصرة عام ١٩٤٧، ثم جدد انتخابه عام ١٩٤٨، واستقال من المجلس النيابي عام ١٩٥٠ على اثر حركة معارضة جماعية في المجلس النيابي، ثم انتخب نائباً عن لواء البصرة للمرة الثالثة في تموز عام ١٩٥٤، وشغل بعض المناصب الادارية منها نائباً لرئيس غرفة تجارة البصرة ثم اصبح رئيساً لها، واصدر في البصرة صحيفة نداء الأهالي عام ١٩٥٩، كما انتخب عضواً في لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة، توفي في البصرة في ٥ حزيران عام ١٩٧٠، للتفاصيل ينظر: طالب جاسم محمد الغريب، جعفر البدر مؤسس الحزب الوطني الديمقراطي في البصرة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي، البصرة- ١٩٩٩.

٢٩- صحيفة الدستور، العدد ٤٧٧، في٢٩ كانون الثاني ١٩٥٧.

٣٠- صحيفة الثغر، العدد ٦٧١٦، في ٥ كانون الثاني ١٩٥٨.
٣١- صحيفة الوقائع العراقية، العدد ١٥١٥، في ١٨ أيار ١٩٣٦، ص ٢٣٧.
٣٢- المصدر نفسه، ص ٢٣٧.
٣٣- صحيفة الناس، العدد ٦٤، في ٤ شباط ١٩٣٦.
٣٤- صحيفة الثغر، العدد ٣٥١٨، في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦.
٣٥- صحيفة الثغر، العدد ٦٤٤٠، في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٧.
٣٦- صحيفة الثغر، العدد ٤، في ١٥ اذار ١٩٣٣.
٣٧- صحيفة الناس، العدد ١٠١، في ٧ ايار ١٩٣٦.
٣٨- صحيفة الثغر، العدد ١٧٢٧، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٠.
٣٩- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : صحيفة الثغر، العدد٤١٣٤، في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٩.
٤٠- صحيفة الناس، العدد ١٠٢، في ١٠ ايار ١٩٣٦.
٤١- صحيفة الناس، العدد ٢٥٩، في ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٧.
٤٢- صحيفة الناس، العدد ١١٧٣، في ١٤ اب ١٩٤٧.
٤٣- صحيفة الناس، العدد ١١٨٦، في ٢ ايلول ١٩٤٧.
٤٤- صحيفة الثغر، العدد ٤٢٠٧، في ٢٠ نيسان ١٩٤٩.
٤٥- صحيفة الناس، العدد ١٢٦١، في ٨ كانون الثاني ١٩٤٨.
٤٦- صحيفة الثغر، العدد ٤٢٢٤، في ١١ ايار ١٩٤٩.
٤٧- صحيفة الناس، العدد ٢٠٩٤، في ١١ شباط ١٩٥٥.
٤٨- صحيفة الدستور، العدد ٤٩٦، في ١٧ اذار ١٩٥٧.
٤٩- صحيفة الناس، العدد ١٢٧٥، في ١٠ شباط ١٩٤٨.
٥٠- صحيفة الناس، العدد ١٨٧٥، في ٢٠ اذار ١٩٥٣.
٥١- صحيفة الثغر، العدد ٣٤٩٧، في ١ كانون الاول ١٩٤٦.
٥٢- صحيفة الدستور، العدد ٣٠٥، في ٧ كانون الاول ١٩٥٥.
٥٣- التقرير السنوي لغرفة تجارة بغداد عام ١٩٤٩، المجلد الخامس، ١٩٤٩، ص ٤٨.
٥٤- صحيفة الناس، العدد ١٢٥٧، في ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧.
٥٥- صحيفة الثغر، العدد ٤١٦٣، في ٢٧ شباط ١٩٤٩.
٥٦- صحيفة الثغر، العدد ٤٢٠١، في ١٣ نيسان ١٩٤٩؛ التقرير السنوي لغرفة تجارة بغداد عام ١٩٤٩، المجلد الخامس، ١٩٤٩، ص ٥٠-٦٤.
٥٧- صحيفة الثغر، العدد ٤٤٥٢، في ١٤ شباط ١٩٥٠.
٥٨- صحيفة الثغر، العدد ٤٤٩٨، في ١١ نيسان ١٩٥٠.
٥٩- صحيفة الثغر، العدد ٤٥٠١، في ١٣ نيسان ١٩٥٠.
٦٠- صحيفة الثغر، العدد ٤٥٠٢، في ١٥ نيسان ١٩٥٠.
٦١ – نوري الخضيري: ولد في مدينة بغداد عام ١٩١١ ثم انتقل الى البصرة ليحل بديلاً عن والده عبد الوهاب الخضيري في البصرة، حصل عام ١٩٣٢ على شهادة الحقوق واصبح محامياً، ثم عين قاضياً في قضاء الشامية

عام ١٩٣٦، ثم عين في ابي الخصيب عام ١٩٤١، واصبح بعدها حاكماً مدنياً في البصرة، كما انتخب عضواً في لجنة ادارة غرفة تجارة البصرة. للمزيد من التفاصيل ينظر: هناء نعمة محمد الغالبي، المصدر السابق، ج٤، ص ١٦٣٩.

٦٢- فراقد داود سلمان الشلال، المصدر السابق، ص ٤٥٦.

٦٣- صحيفة الثغر، العدد ٥٦٢٤، في ٣ شباط ١٩٥٤.

٦٤- صحيفة الثغر، العدد ٤٣٣٩، في ٢٧ ايلول ١٩٤٩.

٦٥- صحيفة الثغر، العدد ٤٨٧٨، في ٢١ تموز ١٩٥١.

٦٦- فراقد داود سلمان الشلال، المصدر السابق، ص ٤٥٤-٤٥٥.

٦٧- صحيفة الناس، العدد ٢١٧٧، في ٩ ايلول ١٩٥٥؛ صحيفة الدستور، العدد ٢٦٧، في ٩ ايلول ١٩٥٥.

٦٨- صحيفة الثغر، العدد ٦٤٤٠، في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٧؛ صحيفة الثغر، العدد ٦٣١٨، في ٢ ايلول ١٩٥٦.

٦٩- صحيفة الثغر، العدد ٦٦٥٥، في ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٧؛ صحيفة الثغر، العدد ٦٦٧٨، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٧.

المصادر

أولاً: الرسائل الجامعية:

١- عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي، غرفة تجارة بغداد ١٩٢٦-١٩٦٤، اطروحة دكتوراه كلية الآداب- جامعة الموصل ١٩٩٧.

٢- مريم عباس حسين، تحسين علي ودوره العسكري والسياسي ١٨٩٠-١٩٧٠، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠٢١.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة:

١- التقرير السنوي لغرفة تجارة بغداد عام ١٩٤٩، المجلد الخامس، ١٩٤٩.

٢- خولة طالب لفتة، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي ١٨٨٥-١٩٥١، بغداد،٢٠٠٣.

٣- طالب جاسم محمد الغريب، جعفر البدر مؤسس الحزب الوطني الديمقراطي في البصرة ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي، البصرة- ١٩٩٩.

٤- مذكرات تحسين علي، ١٨٩٠-١٩٧٠، تقديم ومراجعة صالح محمد العابد، بيروت،٢٠٠٤.

٥- مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، لندن-٢٠٠٤.

٦- هناء نعمة محمد الغالبي، دائرة المعارف البصرية، ج١-ج٢-ج٣-ج٤، بيروت-٢٠١٦.

ثالثاً: البحوث المنشورة:

١-فراقد داود سلمان الشلال، نشأة غرفة تجارة البصرة وتطورها خلال العهد الملكي ١٩٢٦-١٩٥٦، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي لكلية التربية للبنات بالتعاون مع مؤسسة الذكوات للثقافة والفكر والفنون للمدة من ٢٩-٣٠/٥/ ٢٠٢٢.

رابعاً: الصحف:

١- صحيفة الثغر:

صحيفة الثغر، العدد ٣، في ١٤ اذار ١٩٣٣.

صحيفة الثغر، العدد ٤، في ١٥ اذار ١٩٣٣.

صحيفة الثغر، العدد ١٤٤٠، في ١٣ كانون الاول ١٩٣٩.

صحيفة الثغر، العدد ١٤٤٢، في ١٦ كانون الاول ١٩٣٩.

صحيفة الثغر، العدد ١٤٤٦، في ٢٠ كانون الاول ١٩٣٩.

صحيفة الثغر، العدد ١٧٢٧، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٠.

صحيفة الثغر، العدد ٣٢٠٢، في ٢ كانون الاول ١٩٤٥.

صحيفة الثغر، العدد ٣٢١٣، في١٥ كانون الاول ١٩٤٥.

صحيفة الثغر، العدد ٣٢١٦، في ١٩ كانون الاول ١٩٤٥.

صحيفة الثغر، العدد ٣٤٩٧، في ١ كانون الاول ١٩٤٦.

صحيفة الثغر، العدد ٣٥١٨، في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦.

صحيفة الثغر، العدد ٤١٠٤، في ١٩ كانون الاول ١٩٤٨.

صحيفة الثغر، العدد ٤٢٢٤، في ١١ ايار ١٩٤٩.

صحيفة الثغر، العدد ٤١٦٣، في ٢٧ شباط ١٩٤٩.

صحيفة الثغر، العدد ٤٢٠١، في ١٣ نيسان ١٩٤٩.

صحيفة الثغر، العدد ٤٣٣٩، في ٢٧ ايلول ١٩٤٩.

صحيفة الثغر، العدد ٤٤٥٢، في ١٤ شباط ١٩٥٠.

صحيفة الثغر، العدد ٤٤٩٨، في ١١ نيسان ١٩٥٠.

صحيفة الثغر، العدد ٤٥٠١، في ١٣ نيسان ١٩٥٠.

صحيفة الثغر، العدد ٤٥٠٢، في ١٥ نيسان ١٩٥٠.

صحيفة الثغر، العدد ٤٨٧٨، في ٢١ تموز ١٩٥١.

صحيفة الثغر، العدد ٥٦٢٤، في ٣ شباط ١٩٥٤.

صحيفة الثغر، العدد ٦٣١٨، في ٢ ايلول ١٩٥٦.

صحيفة الثغر، العدد ٦٤٤٠، في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٧.

صحيفة الثغر، العدد ٦٦٥٥، في ٢٤ تشرين الاول ١٩٥٧.

صحيفة الثغر، العدد ٦٦٧٨، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٧.

صحيفة الثغر، العدد ٦٧١٦، في ٥ كانون الثاني ١٩٥٨.

٢- صحيفة الناس:

صحيفة الناس، عدد٣٥، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٥.

صحيفة الناس، العدد ٦٤، في ٤ شباط ١٩٣٦.

صحيفة الناس، العدد ١٠١، في ٧ ايار ١٩٣٦.

صحيفة الناس، العدد ١٠٢، في ١٠ ايار ١٩٣٦.

صحيفة الناس، العدد ١١٨، في ١٦ حزيران ١٩٣٦.

صحيفة الناس، العدد ١١٩، في ١٨ حزيران ١٩٣٦.

صحيفة الناس، العدد ١٢٠، في ٢١ حزيران ١٩٣٦.

صحيفة الناس، العدد ١٩٠، ٨ في كانون الاول ١٩٣٦.

صحيفة الناس، العدد ٢٥٩، في ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٧.

صحيفة الناس، العدد ٣١٠، في ٣ كانون الثاني ١٩٣٩.

صحيفة الناس، العدد ١١٧٣، في ١٤ اب ١٩٤٧.

صحيفة الناس، العدد ١١٨٦، في ٢ ايلول ١٩٤٧.

صحيفة الناس، العدد ١٢٥٧، في ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧.

صحيفة الناس، العدد ١٢٦١، في ٨ كانون الثاني ١٩٤٨.

صحيفة الناس، العدد ١٢٧٥، في ١٠ شباط ١٩٤٨.

صحيفة الناس، العدد ١٨٧٥، في ٢٠ اذار ١٩٥٣.

صحيفة الناس، العدد ٢٠٧٤، في ٢٧ كانون الاول ١٩٥٤.

صحيفة الناس، العدد ٢٠٩٤، في ١١ شباط ١٩٥٥.

صحيفة الناس، العدد ٢١٧٧، في ٩ ايلول ١٩٥٥.

٣- صحيفة الدستور:

صحيفة الدستور، العدد ٢٦٧، في ٩ ايلول ١٩٥٥.

صحيفة الدستور، العدد ٣٠٥، في ٧ كانون الاول ١٩٥٥.

صحيفة الدستور، العدد ٤٧٧، في٢٩ كانون الثاني ١٩٥٧.

صحيفة الدستور، العدد ٤٩٦، في ١٧ اذار ١٩٥٧.

٤- صحيفة الوقائع العراقية:

صحيفة الوقائع العراقية، العدد ١٥١٥، في ١٨ أيار ١٩٣٦